



الهيئة العراقية للشيعة الجعفرية المشروع السياسي

مع السماحة والعدل، والنجابة والفضل، والشجاعة القاهرة، والبطولة النادرة، مع الحكمة التي خلقت موروثها للأجيال، فكانت نوراً يشع، وزاداً يشبع، مع كريم الوجه، وعظيم الخلق، صوت العدالة والإنسانية الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام.

"وَأَشْعِرْ قَلْبَكَ الرَّحْمَةَ لِلرَّعِيَّةِ وَالْمَحَبَّةَ لَهُمْ وَاللُّطْفَ بِهِمْ، وَلَا تَكُونَنَّ عَلَيْهِمْ سُبْعاً ضَارِياً تَغْتَنِمُ أَكْلَهُمْ، فَإِنَّهُمْ صِنْفَانِ: إِمَّا أَخٌ لَكَ فِي الدِّينِ، وَإِمَّا نَظِيرٌ لَكَ فِي الْخَلْقِ".
من وصية الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام إلى مالك الأشتر

(إنّا لا نخلو من كذّابٍ يكذب علينا) ولقد أصبحنا وما من أحدٍ أكثرَ عداوةً لنا ممّن ينتحلون اسمنا).
من أقوال الإمام جعفر الصادق عليه السلام المأثورة بخصوص المنافقين وسط شيعته

المقدمة

تمثل الهيئة العراقية للشيعة الجعفرية إطاراً سياسياً، اجتماعياً، ثقافياً، عراقياً وطنياً مستقلاً، غير مرتبط بمراجع مذهبية، تعمل على تشكيل كيان سياسي عراقي وطني عابر للطائفية، يحفظ حقوق أبناء الشعب العراقي عامةً، وأبناء الطائفة الجعفرية منه خاصةً، وضمان مستقبلهم، ويساهم في بناء دولة جامعة لكل المكونات الوطنية العراقية، وينهل من قيم وتعاليم الدين الإسلامي الحنيف، ويؤسس منها وعليها فكراً سياسياً معاصراً، مخالفاً لكل توجه طائفي، وهي هيئة عراقية وطنية الانتماء، إسلامية الثقافة، لا ترتبط سياسياً ولا تنظيمياً بأية طائفة شيعية خارج العراق، ولا تستغل طبيعتها المذهبية للتدخل في الشؤون الداخلية للشيعة من مواطني الدول الأخرى، وتعمل على تجذير وتأسيس كل ما يساهم في وحدة الطائفة وتماسكها في العراق بوصفها مكوناً اجتماعياً مدنياً وطنياً عراقياً، يعمل على إشاعة وترسيخ قيم المواطنة والعدالة والمساواة والتسامح وبناء الدولة العراقية الحديثة.

إن شعار "من أجل وحدة الطائفة الجعفرية" ليس شعاراً طائفيّاً قطعاً، ولا مناقضاً لأي توجه وطني عراقي، بل هو شعار للعمل على:-

- جعل وحدة الطائفة، عاملاً فاعلاً وأساسياً في حماية وحدة العراق دولة، ومجتمعاً بعيداً عن هيمنة أي حزب سياسي أو منظمة أو مجموعة مسلحة بأي مسمى أو ذريعة.
- تطوير الفكر الإسلامي وتحديث قواعده وأنماط تطبيقه، بعيداً عن الصراعات الدينية والمذهبية، وتلائماً مع مقتضيات بناء دولة مدنية عصرية عابرة للإختلافات والخلافات بين المكونات المجتمعية الوطنية.
- رفض كل تفكير وتطبيق طائفي، يستغل الدين في ممارسة سياسة فئوية متعصبة، تحجف بحقوق الآخرين وحررياتهم، وتدمّر ركائز المجتمع العراقي، لأن الطائفية لا تؤمن بقيم الوطنية والديمقراطية والليبرالية، ولا يمكن أن تعمل بها، ولا حتى أن توفر شروط تحقيق شيء منها، لأن


الممارسة السياسية الطائفية لا تهدد وحدة الدولة واستمرارية مؤسساتها فحسب، بل وتهدد أيضاً وحدة المجتمع العراقي واستمراريته.

ولعل خير ما يضمن وحدة **الطائفة الجعفرية**، هو ضمان وحدة المجتمع العراقي بكل مكوناته، وامتلاك أفرادهم جميعاً وبالتساوي حقوقهم وحررياتهم كمواطنين، بعيداً عن وصاية أي شخص أو جماعة، بدعوى تمثيلهم بأية صفة، إلا عن طريق إختيارهم الحر. لذلك، فإن أي ربط للدين بالسياسة، أمر في غير صالح الدين والسياسة معاً، لأنه يوفر للسياسيين إمكانية إدعاء تمثيل الدين وتمثيل مصالح المجتمع، وهم لا يمثلون حقيقة إلا مصالح شخصية أو فئوية بحتة، بقدر ما يعطي لرجال الدين إمكانية ممارسة أدوار سياسية، تكتسب لاحقاً الكثير من قداسة الدين وطبيعته المطلقة، مما يدمر كينونة ووحدة الطائفة. إن من المهام الملحة اليوم **للطائفة الجعفرية العراقية**، تكوين تيار إجتماعي- سياسي- مدني له رؤية معاصرة، يتقاطع في أن واحد مع الطائفية، ومع التراث السياسي التسلطي للدولة العراقية، ويمتلك مشروعاً، واضح الخطوات والأهداف، معبر عن المصالح الوطنية العراقية، يعمل على إصلاح الثقافة السياسية، ويستمد قوته من قوى وشرائح إجتماعية منظمة وفاعلة ومؤثرة ومهياة نفسياً وأيديولوجياً للعمل من أجل تطبيق فهم عصري لقيم وطنية جامعة، وهذا ما تسعى **الهيئة العراقية** لانجازه.


لقد عانت **الطائفة الجعفرية** في العراق من إقصاء مزدوج:-

الأول: الإقصاء السابق عن المشاركة في تأسيس الدولة العراقية عام 1921م بفعل فتاوى لم تستطع تلمس الواقع والمصلحة الوطنيين.

الثاني: الإقصاء اللاحق عن المكونات العراقية الأخرى، بخطاب طائفي أضعف هويتهم الوطنية، وربط مصيرهم بقوى إقليمية تعمل على تحقيق مصالحها، مهما كانت مضرة بالمصالح الوطنية العراقية.

واقترن الإقصاء الثاني، بجهد مضاف لإقصاء كل شيعي عراقي له رأي وموقف مخالفين، يمكن أن يكشف حقيقة المشروع الخارجي الساعي إلى تحويل الإختلاف المذهبي المشروع إلى خلاف طائفي مقيت، وإغراق التدين الشيعي العربي في فيض من الجهل والخرافات، وإلغاء إنتماء أبناء الطائفة الوطني والعربي، وتعطيل دور متفقيهم ومفكريهم، لصالح ساسة ومدعي تدين، يريدون أن يكون لهم وحدهم حق التقرير والإفتاء في الشؤون العامة، فيبسطون سلطتهم على الطائفة باسم الدين، وعلى المجتمع باسم السلطة، فباتت الطائفة في العراق في حاجة إلى تشييع عراقي وطني، يختلف جذرياً عن أي نموذج آخر للتشييع، ويستمد مشروعيته وصدقته وقيمه من جوهر الإسلام الحنيف والطريق الذي رسمه آل البيت ثقافة الأمة.

تاريخ ظهور التشيع الصفوي

يستوجب تبيان أهمية تشكيل **الهيئة العراقية للشريعة الجعفرية**، التعريف بالأصول التاريخية للتشييع الصفوي الذي بدأ ظهوره عام 1502م مع تنصيب إسماعيل الصفوي مؤسس الدولة الصفوية شاهاً لإيران وهو في سن الثالثة عشرة، بفضل مساندة حركة طائفية وعنصرية قوية، أضفت عليه نوعاً من القدسية الإلهية بزعمها أن **الإمام المهدي المنتظر**، ألبسه التاج الأحمر وقلده السيف وهو في طريقه إلى مكة، قائلاً له "أذهب فقد أذنت لك" وبذلك، منحه ولاية خاصة، وإدعاءها أن لا فاصل بينه وبين **الإمام المهدي**، وأن ولايته صادرة عن ختم النبوة وكمال الولاية، وأكملوا ذلك بزعم إنتسابه إلى **الإمام موسى الكاظم** . وبفضل السياسات المذهبية المتعصبة القائمة على الإكراه والعنف، أسس إسماعيل الصفوي وخلفاؤه سلطنة أقاموا شرعيتها على مزاعم غير مؤكدة، ومعتقدات وطقوس وشعائر إبتدعها لهم من ساندتهم من رجال الدين، وقالوا إنها من شعائر الله وأصل المذهب الشيعي. وكان ذلك طبيعياً بعد أن استعان الشاه إسماعيل وابنه طهماسب برجال الدين لشرعنة حكمهم، وكان أولهم الشيخ علي بن عبد العال الكركي الذي وطّد دعائم السياسة والملك للشاه الصفوي، وأجاز له الجلوس على كرسي العرش باسم الولاية العامة التي قال الكركي إنها من صلاحيات **الإمام المنتظر**، وأن الفقيه يمارسها نيابة عنه في

غيته، ويحولها بدوره للشاه ليمارسها نيابة عنه. وإذ أعلن الشاه الصفوي أن الكركي صاحب الدولة الحقيقي ونائب الإمام المنتظر، وعلى الجميع الامتثال لأوامره، فقد جعله مطلق اليد في شؤون الدولة الصفوية مما ساعده على تشكيل مؤسسة دينية رسمية مختصة، تساند الشاهات الصفويين، وتؤسس لسلطانهم دينياً ومذهبياً، ليكون بذلك المؤسس الفعلي للتشيع الصفوي. وكان من اجتهاداته التي أوجدت في التشيع والإسلام ما لم يكن فيهما من قبل، إجازة السجود على التربة المشوية بالنار وتقبيلها قبل وبعد الصلاة، وإجازة السجود للعبد، ومجالس العزاء في عاشوراء وما يفعله الناس فيها من اللطم على الخدود، والضرب على الظهر بالسلاسل، وضرب الرؤوس بالسيوف حتى رؤوس الأطفال، وهو ما صرف الأنظار والأذهان عن الأبعاد الإنسانية لواقعة كربلاء وقيمها الدينية الطاهرة. وتواصلت مسيرة إنشاء التشيع الصفوي على يد محمد باقر الملقب بالمجلسي وكتابه بحار الأنوار المليء بأفكار التعصب المذهبي والنزعة الفارسية العنصرية التي ميزت التشيع الصفوي عن التشيع الجعفري، حتى أن روايات المجلسي جعلت أصل الأئمة مشتركاً مع الفرس.

وأثارت ولاية الفقيه التي ادعاها الكركي، جدلاً وانقساماً حاداً بين علماء الشيعة، بعد أن رأوا فيها ذريعة لتوسيع صلاحيات الفقيه لتشمل القيادة السياسية وأمور الحكم. وظهر اتجاه فقهي جعفري عربي، مثله زين الدين ابن علي الملقب بالشهيد الثاني المعاصر للكركي، عارض أفكار فقهاء الدولة الصفوية الساعين لتبرير فتاوى فقهاءها وسياسات حكامها وفقهاءها الرامية لدمج القيادة السياسية والمرجعية الدينية. وكان من أبرز ممثلي هذا الاتجاه أيضاً العلامة الشيخ مرتضى الأنصاري الذي نفى ولاية الفقيه بدلائل واضحة، والشيخ إبراهيم القطيفي معاصر الكركي وشريكه في درس واحد كما يرى بعض الباحثين لأستاذهما الشيخ علي بن هلال الجزائري، فقد رفض فكرته عن ولاية الفقيه، وعارضه في قوله بحق السلطان في فرض الخراج على الأراضي المفتوحة، وقال بحرمة صلاة الجمعة وعدم جواز إقامتها في زمن الغيبة، لأن من شروطها وجود الإمام المعصوم، رداً على قول الكركي بوجود صلاة الجمعة في زمان الغيبة ولزوم إقامتها مع وجود الفقيه. ورأى القطيفي عدم جواز السجود على التراب المطبوخ بالنار (التربة)، بعد أن قال الكركي بجواز ذلك، ورفض القطيفي التشهير بالخلفاء الراشدين أبو بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم وعارض لعنهم، واختلفا أيضاً في الموقف من التعاون مع الدولة الصفوية، فبينما تعاون معها الكركي وتسلم هدايا سلاطينها، تحفظ القطيفي في ذلك، ورفض البقاء فيها بعد أن زارها.

ويثبت السياق التاريخي لنشأة التشيع الصفوي، أنه نتاج شراكة مصلحية بين الدولة والفقيه، تطلب نجاحها تقديم صياغة جديدة للفقه الشيعي، تتناسب ومتطلبات الدولة المتسلطة التي ينطبق عليها وعلى ولايتها صفة حكام الجور حسب التوصيف الشيعي. وهو لم يتسبب فقط في إفساد وحدة المسلمين، وشق صفوف الطائفة الشيعية، وجعل عراقيتها ووطنيتها الأصلية موضع شك، لكنها شوهدت أيضاً تضحية الإمام الحسين عليه السلام وآله وأصحابه الكرام في كربلاء، وشوهدت تجربته الإنسانية والأخلاقية، وجعلت منه شخصية أسطورية يحتفى بها بمراسم يقال عنها أنها شعائر دينية، لكنها لا تحمل من معاني الدين شيئاً، ولا تقدم الصورة الحقيقية للإمام الحسين عليه السلام، بوصفه إماماً تقياً نقياً مجاهداً، تميز بشجاعة وإيثار وتضحية لا مثيل لها، جعلته يختار الموت شهيداً في سبيل حفظ بيضة الإسلام وإبقاء قيم الدين حية وهاجة تنير طريق المؤمنين. إن إتساع المساحة الفاصلة بين وجهي التشيع الجعفري والتشيع الصفوي، تجعل القول بتمثالتهما، بل وحتى تقاربهما شبه مستحيل، وخصوصاً بعد أن تسبب التشيع الصفوي في إضعاف الوحدة والتضامن الإسلاميين، بتعصبه وعجزه عن قبول الرأي الآخر المختلف معه في تفسير الدين أو المذهب أو حتى في طريقة التفكير، وعدم تورعه عن تكفيره وتشويه سمعته، بينما التشيع الجعفري منفتح على جميع الأديان والمذاهب الأخرى، يقبل الرأي الآخر ولا يخشى مناظرته ومحاورته، وما زال الأمل كبيراً في هذا الجيل المثقف من أصحاب العقول النيرة المتفتحة على بقية المذاهب والأديان ومتطلبات العصر وحضارته المرموقة.

إن الاختلاف بين الشيعة والسنة هو اختلاف مذهبي اجتهادي، يتعلق بطريقة الفهم والتفسير، ومن الطبيعي أن تختلف المذاهب والمدارس الفقهية والأصولية في العديد من الإجهادات، ولكن ذلك

الإختلاف، يجب أن لا يتحول إلى خلاف يمزق نسيج وحدة المجتمع، وهذا ما تسببت فيه، الصور المشوهة للدين والمذهب التي تدعي كل منها أنها تمثل خط أهل البيت عليهم السلام، لكنها بعيدة كل البعد عن هذا الخط السامي النبيل. ولعل أكثر المشاكل الراهنة نتيجة للتخالف بين صانعي هذه الصور المشوهة للدين والمذهب وبين الأنظمة الحاكمة بحيث تحوّلت الأديان والمذاهب إلى أيديولوجيات تعمل باسم الطائفة لكنها لا تخدم في الحقيقة إلا الطائفيين من الساحة ومدعي التدين ممن يزعمون أنهم المعبرين الوحيدين عن المذهب ومصالح الطائفة، لكنهم يستبعدون أي دور فاعل لها، بل ويظلمونها وينتهكون حقوقها اليوم أكثر ممن يزعمون بأنهم ظلموها وانتهكوا حقوقها في الماضي.

إن المقومات الأساسية للطائفة الجعفرية في العراق تتجلى في النقاط التالية:-

- إن الطائفة الجعفرية في العراق ذات إرث حضاري وديني يعبر عن الصورة الحقيقية للمذهب، ولا تحتاج لإستيراد أية خز عبلات أو تأويلات تدعي أنها تمثل خط أهل البيت عليهم السلام ورسالة الإمام جعفر الصادق عليه السلام المحمدية.
- إن الطائفة الجعفرية في العراق ذات إرث حضاري وديني ومذهبي أصيل، ليس وليد ظرف آني، لكنه حقيقة تمتد عبر رؤى خالدة في التاريخ الإسلامي.
- إن الطائفة الجعفرية في العراق ذات روح وطنية ومبادئ سامية، إنتمائها الأول والأساس للعراق، وهي جزء أساس من النسيج الإجتماعي العراقي بقيمه وهويته الوطنية.
- إن الطائفة الجعفرية في العراق ذات دور فاعل ومهم في تأسيس الدولة العراقية عام 1921م، بتشكيل أحزاب سياسية أو مشاركة شخصيات وطنية من أمثال: السيد نور الياسري، والسيد علوان الياسري، ورايح العطية، ومحمد جعفر ابو التمن، ومحمد رضا الشبيبي، ومحمد جعفر الشبيبي، وحسين الشبيبي، والشيخ مهدي الخالصي، والشيخ محمد مهدي كبة، ومحمد سعيد الحبوبي، وأحمد الحبوبي، وصالح جبر، والسيد محمد الصدر، وحسين رضوي، وحسين ابو العيس، وفؤاد الركابي، وكان أبناء الطائفة من أوائل من إفتتح سبل العمل السياسي الوطني الديمقراطي في العراق، متكاتفين مع ممثلي التيارات السياسية الأخرى لإقامة الدولة العراقية الحديثة.

المنطلقات الأساسية للهيئة العراقية للشيعة الجعفرية

أ. النظام السياسي

إن الهيئة العراقية للشيعة الجعفرية، تؤمن إيماناً جازماً وثابتاً أن النظام السياسي الذي يحفظ حقوق الطائفة الجعفرية هو النظام الديمقراطي، لأنه:-

- النظام الذي يؤمن بالعقد الإجتماعي أساساً لقيام نظام حكم تكون فيه السيادة للشعب بوصفه المصدر الوحيد للشرعية، والسلطان للدستور بوصفه إختياراً للعراقيين في إستفتاء فردي سري حر، ويعتمد مبدأ الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.
- النظام الذي يقوم على الحياة البرلمانية الضامنة للتداول الشعبي السلمي والدوري للسلطة، وسيادة القانون واستقلال القضاء، وتضمن تشريعاته الدستورية والقانونية حقوق أفراد الشعب ومكوناته كافة، وتساوي بينهم أمام القانون وفي الحقوق والواجبات.
- النظام الذي يحترم الدين، ويعترف بضرورته للحياة الإنسانية فردياً وإجتماعياً، لكنه يبعد السياسة عن الدين ويفصل بينهما في ممارسة السلطة ووظائف الحكم.
- النظام الذي يضمن إختيار المواطنين الفعلي والحر لأساليب حياتهم، ومتطلبات الإدارة السلمية لتعدد وتنوع إنتماءاتهم القومية والدينية والمذهبية في إطار الوحدة الوطنية بما في ذلك وفي مقدمته الفدرالية.

○ النظام الذي يضمن إحترام الرأي الآخر، وحق تنوع الآراء والإجتهاادات كمقتضيات أساسية للتعددية السياسية والفكرية والثقافية والدينية، وإحترام الأغلبية لحق الأقلية في الإعتراض وإبداء الرأي المختلف.

○ النظام الذي يضمن حرية تشكيل وعمل التنظيمات السياسية والمدنية والإعلامية وكل الحريات والحقوق الطبيعية الأخرى، ويعترف بالأدوار الإجتماعية والسياسية الفاعلة لمؤسسات المجتمع المدني.

وترى **الهيئة العراقية**، ضرورة جعل الديمقراطية قيمة سياسية معيارية عامة، تتعامل معها الأطراف السياسية كافة بعيداً عن الحسابات الظرفية للربح والخسارة، وعدم جعلها موضوعاً للمحاصصة التي تشوهها وتفقد معناها. وأن تقوم هذه الديمقراطية على مبادئ أساسية تتمثل في:-

أولاً: تحديد موضوعي ودقيق للجهات المخولة باتخاذ القرارات الجماعية، والإجراءات المنظمة لذلك.

ثانياً: زيادة عدد المشاركين بصورة مباشرة أو غير مباشرة في إتخاذ القرارات لتحقيق الديمقراطية وتوسيعها وتفعيلها.

ثالثاً: جعل قرارات جهات إختيار السياسات والأشخاص والأهداف عقلانية وقانونية وموضوعية وحررة وشفافة وضمن مدد زمنية منتظمة.

إن منع التسلط والإستبداد وتعطيل الحريات والتكرار للحقوق، يوجب أن تكون السلطة السياسية مستقلة عن المجتمع ومحايدة في علاقتها به وتعاملها معه، لتمارس وظائفها بشكل قانوني وعقلاني وموضوعي ولا شخصي، وأن يقوم منطقتها الداخلي على الدستور والتشريعات المستمدة منه، ويختارها المجتمع دورياً وسلمياً بالانتخابات الحرة السرية الفردية على قاعدة **(صوت واحد لكل مواطن)**. ويتطلب ذلك، تطبيق مبدأ المواطنة الذي يضمن حقوقهم ويحدد واجباتهم ويوازن بينها في المجالين العام والخاص على قاعدة المساواة الكاملة بينهم. وأن تعترف هذه السلطة بوجود المجتمع المدني واستقلاله وحرريته، لأن وجود المجتمع المدني وممارسته لنشاطاته، يتطلب وجود مؤسسات مدنية، والفصل بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي كشرط أساسي للديمقراطية والحرية.

ب. النظام الاقتصادي

إن **الهيئة العراقية** تؤمن بأن النظام السياسي لا يكتسب طابعه الديمقراطي التحرري الفعلي، إلا بتبنيه نظام الإقتصاد الحر الذي يوازن بين حقي التملك والعمل الحر من جهة، وحقوق الشعب في الخدمات العامة والعدالة الإجتماعية، مما يتطلب تطبيق مبادئ تكافؤ الفرص والتوزيع العادل للدخل الوطني، ولا تتدخل السلطة السياسية في ما ذكر إلا في نطاق المصلحة الوطنية العليا وبما لا يتعارض ومتطلبات الإقتصاد المفتوح، مع وضع قوانين تحد من أي إنتهاك للحقوق، وتضمن بقاء القطاعات الخدمية العامة الأساسية تحت إشراف وإدارة الحكومة. ولن يكون النظام الإقتصادي حراً ما لم يأخذ بسياسة تضمن: الإفتتاح على الأسواق العالمية، وتطوير المؤسسات والأنشطة والموارد الإقتصادية، ودعم النشاط الخاص وإفساح المجال أمامه، وإطلاق المبادرة الإقتصادية الفردية، وتوفير فرص متساوية قانونياً للجميع للمشاركة في العملية الإقتصادية لتعزيز إقتصاد السوق ومنع التدخل الحكومي في الإقتصاد، وتطبيق الخصخصة تدريجياً وبدون قفزات غير محسوبة إقتصادياً.

ت. النظام التربوي والتعليمي

إن **الهيئة العراقية** تؤمن بأن أحد المتطلبات الملحة لإصلاح أوضاع العراق اليوم، هو إصلاح السياسة التربوية والتعليمية، وصياغتها وفق أحدث البرامج والنظم العالمية، وباعتماد أساليب التخطيط العلمي التي تستوعب حاجات البلاد وتلبيها في المجالات كافة. إن دعم قطاع التربية والتعليم، شرطاً أساسياً لتحديث وتفعيل مؤسسات وسياسات وأنشطة السلطة والمجتمع، وأحد الوسائل الأساسية لهذا الدعم هو تحديث البنية التحتية للمؤسسات التربوية والتعليمية، ووضع مناهج تربوية وتعليمية علمية معاصرة، تتبنى وتنتشر قيم التسامح، وحرية الرأي، وإحترام الرأي الآخر وحق الخلاف والإختلاف، وتتعامل مع

الفكر الديني كمنظومات ثقافية إنسانية تاريخية، تدعو إلى القيم الأخلاقية والتربوية وكل القيم الإنسانية العليا، وأن تعتمد في تحقيق ذلك، مناهج جديدة في طرق التعليم والتدريس، تعتمد أساليب ووسائل تنمي قدرة التفكير التحليلي والنقدي وفقاً للأصول العلمية بهذا الخصوص.

ث. المسألة القومية

إن الهيئة العراقية تؤمن أن التعامل مع المسألة القومية في العراق، يجب أن ينطلق من ثوابت المصلحة الوطنية العليا، والإيمان بالتعددية والحرية واحترام تنوع واختلاف الهويات الفرعية في إطار الهوية الوطنية الجامعة، وتلتزم في تطبيق ذلك بالقيم الديمقراطية والعدالة والمساواة التي لا ينتج عن غيابها أو حتى نقصانها أو إختلالها غير الإستبداد ومصادرة الحريات العامة وإستفحال القمع والتمييز بين القوميات والأديان والطوائف بما يثير النعرات المُفرّقة والتعصب ويشوه القيم الأخلاقية، فتتعرض وحدة البلاد واستقلالها للمخاطر، ويعاني المجتمع من فقدان تضامنه وتقويت نسيجه وتكافله. لذلك، فإن ما يحتاجه العراق اليوم هو الديمقراطية التي تنظم وتوازن العلاقة بين السلطة والمجتمع المدني، بما يمنع تدخل ركانز الوطن، ويحافظ على قيم المواطنة التي تُعد الأرضية الصلبة للحوار والتأخي الوطني وتعزيز الإنتماء والولاء الوطني العراقي. وإذ تؤمن الهيئة العراقية بالبعد العربي للعراق، وتعمل على تعزيزه، فإنها ترى في النظام الفيدرالي ضماناً لحقوق شعبنا الكردي في كردستان العراق وفقاً للأصول الدستورية والقانونية. فلا تناقض بين النظام الفيدرالي كأسلوب في الحكم لإدارة البلاد، وبين الوحدة الوطنية والسياسية، مع الإقرار بالحقوق القومية والثقافية والإدارية المشروعة لإخواننا العراقيين من الطوائف المسيحية واليهودية والتركمان والأشوريين والأرمن والصابئة واليزيدية والشبك بما تحدده وتنظمه وتحميه التشريعات الدستورية والقانونية لسائر مكونات الشعب العراقي بما يُرسخ الوحدة الوطنية ويحقق الإستقرار والإزدهار للعراق.

ج. المسألة الاجتماعية

إن الهيئة العراقية تؤمن بأن ترسيخ الكيان الاجتماعي، يتطلب تعزيز دور الفرد بوصفه اللبنة الأساسية في البناء الاجتماعي العام، ودعم المجتمع المدني بوصفه اللبنة الأساسية لنسيج المجتمع وكيان الدولة، والإهتمام الجاد بالقبائل والعشائر العراقية بحكم أدوارها المجتمعية المهمة. وأن يتأسس ذلك كله على مبدأ المواطنة الذي يمنح لكل المواطنين حقوقهم الأساسية وفي مقدمتها حق المشاركة في تسيير الشأن العام سياسياً واجتماعياً، بقدر ما يحدد أيضاً واجباتهم في هذا الخصوص. ووفقاً لمبدأ المواطنة، فإن العراقيين جميعاً، متساوون في القيمة الإنسانية والوطنية والكرامة الشخصية في حقوقهم وواجباتهم وحررياتهم العامة كافة، ولكل مواطن عراقي حرية العمل والفكر والعقيدة والرأي والتعبير والعبادة والتعليم والتجمع والإنتماء والإقامة والانتقال والسفر والمشاركة في الخدمة العامة المدنية والعسكرية، والحق في ضمان أمنه الشخصي والاجتماعي وحرمة مسكنه. ولكن طبيعة الوضع الاجتماعي العراقي تتطلب النقائلاً خاصاً إلى ضرورة تحرير المرأة نفسياً واجتماعياً، وتجاوز حواجز الجهل والتخلف والعادات والتقاليد غير الإنسانية المحيطة بها، لتمكينها من ممارسة حقوقها وواجباتها الطبيعية والاجتماعية والسياسية مثل الرجل تماماً، بما يعزز ويطور أدوارها الإنسانية والاجتماعية، فهذا يقوم المجتمع على قاعدة وطنية إنسانية متكافئة ترسي دعائم العدل والإنصاف الاجتماعي التي لن تقوم إلا بعد إصدار التشريعات اللازمة لذلك، تمهيداً لتطبيقها.

ح. القانون والقضاء

إن الهيئة العراقية تؤمن بأن سيادة القانون هي قاعدة الإستقرار السياسي والاجتماعي والإقتصادي والأمني والنفسي في المجتمع، ليكون القانون فوق الجميع، وجميع المواطنين سواسية أمامه. إن نزاهة القضاء وإستقلاله مبدأ أساس فلا سلطان على حكم القضاء إلا للقانون الذي له سلطته وإحترامه، وحق المواطنين في الحياة مضان ويحميه القانون، ولا توقع عقوبة الإعدام إلا في أشد الجرائم خطورة، ولا يجوز أن يُحكم بالإعدام في الجرائم السياسية ما لم تقترن بجناية كبيرة كالقتل أو الشروع فيه، ولا يصدر الحكم بالإعدام إلا في محكمة قضائية مختصة، فلا جريمة ولا عقوبة إلا وفقاً لنصوص القانون، ويجب أن يعامل السجناء معاملة إنسانية تحفظ كرامتهم، ولا يجوز حبس إنسان ثبت عجزه عن الوفاء

بالتزام مدني. ولا يجوز تشكيل محاكم خاصة خارج الهيئة القضائية، والعقوبة شخصية لا تسري على الأقرباء من أيّة درجة كانت، ولا يحق مصادرة دار السكن الواحدة لأي سبب كان، ولا تنبغي مصادرة الأموال المنقولة وغير المنقولة لأسباب سياسية وخارج القانون. وتُفرد الهيئة العراقية جانباً مهماً من جهودها ونشاطات أعضائها لتأكيد سيادة القانون وتوفير متطلبات إحترام القضاء وأحكامه بما يتناسب ودورها في تحقيق العدالة وحفظ الأمن والإستقرار لمناحي الحياة وبالشكل الذي يستجيب لتطلعات الشعب العراقي الذي عانى كثيراً نتيجة لغياب القانون أو ضعف تطبيقه أو التجاوز على القضاء وإستقلاله.

خ. المؤسسة الأمنية

إن الهيئة العراقية تؤمن بأن الجيش هو الدرع الذي يحمي الوطن، ويدافع عن حدوده وسيادته وإستقلاله، والشرطة أداة تنفيذية لحماية المواطن وأمنه الداخلي، وتطبيق القانون وتنفيذ أحكامه، تعمل تحت مظلة القانون وليس فوقه، ومن أجله لا على حسابه. ويجب أن يكون الجيش ممثلاً في تشكيله للشعب كله بمختلف مكوناته وأطيافه، ويكون مؤسسة وطنية بعيدة عن الميول والاتجاهات السياسية، ولا يدين بالولاء إلاّ لدستور البلاد، وحكومتها المنتخبة والشرعية، لأن تدخل العسكر في الحياة السياسية العراقية، تسبب في زعزعة الإستقرار السياسي وتعطيل قيام النظام السياسي الديمقراطي، ومهدد لإستخدام السلطة للجيش أداة لتصفية الخصوم السياسيين وقمع الشعب، خلافاً لما يقرره الدستور وبما يناقض الواجبات الأساسية للجيش. وعليه، فإن الموقع الطبيعي للجيش، داخل التكنات العسكرية، وتقتصر واجباته على الدفاع عن حدود الوطن وإستقلاله وسيادته ووحدة، ويحرم إستخدامه لحل المشاكل الداخلية والنزاعات بين المكونات الوطنية إلاّ بموجب الدستور والقانون، ليصون النظام الديمقراطي ويحميه من مخاطر أيّ جنوح للإستيلاء على السلطة بقوة السلاح.

وترفض الهيئة العراقية تشكيل أية جماعة إجتماعية أو سياسية ميليشيات فئوية، لا تخدم إلاّ مصالح من شكّلوها، ولا تتفق مع مقومات العملية الديمقراطية، مما يجعل منها عاملاً موجباً لصراعات دموية يروح ضحيتها المواطن العراقي. ويذكر وجود هذه الميليشيات شعبنا بالتاريخ الدموي لميليشيات المقاومة الشعبية في ظل حكومة عبد الكريم قاسم والحرس القومي في ظل نظام حزب البعث عام 1963، اللتان أهدرتا دم العراقيين، ومزقتا النسيج الإجتماعي، ودمرتا كل إمكانيّة لقيام حياة سياسية سلمية، أمّا فيما يخص قوات البيشمركة الكردية، فإنها ذات وضع خاص يتعلق بخصوصية إقليم شعبنا الكردي في كردستان العراق.

د. الدين

إن الهيئة العراقية تؤمن بأن الإسلام يجب أن يكون دين الدولة الرسمي، على أن تكون حرية الإيمان الديني والمذهبي مكفولة للجميع، فالتعددية الدينية والمذهبية مشروعة ولكن الطائفية ممنوعة، وأداء الشعائر والطقوس الدينية والمذهبية حق مكفول للجميع بوصفه واحداً من الحقوق الأساسية للمواطنة، وأن يكون الدين ويبقى أسمى وأكثر تعالياً ورمزية في قيمه الروحية والأخلاقية من أيّة محاولة للإستحواذ عليه، وإدعاء النطق بإسمه من أجل مصالح فئوية أو شخصية ضيقة. وتؤمن الهيئة أيضاً أن الإسلام رسالة مباركة، تثري الحياة بالقيم النبيلة، مما يجعله مصدراً من مصادر التشريع التي تعتمدها الدولة عندما تضع أيّ نص أو تشريع قانوني. وترى الهيئة العراقية ضرورة منع أي فكر وسلوك طائفي، لأن الطائفية وسيلة للتفريق مما يوجب التمييز بين الطائفة كتجسيد لكيان إجتماعي مشروع والطائفية كتعبير عن سياسة مرفوضة مؤلدة للتشردم والتخاصم، لأنها تنطلق من تفكير متعصب، يتجاهل حقوق الطوائف الأخرى، ويعادي مقدساتها وشعائرها، ومن الواجب عدم إقحام المرجعيات الدينية في العراق في التفاصيل السياسية وعدم زجها في دائرة الصراع السياسي، وتشويه مكانتها الدينية والإجتماعية.

ذ. الثقافة والإعلام

إن الهيئة العراقية تؤمن بضرورة حرية الثقافة، وأن يكون للإعلام دور في رفع المستوى الثقافي والوعي السياسي للطائفة الجعفرية والمجتمع العراقي ككل، والإهتمام بالتراث الوطني في سياق الإهتمام

العام بالتراث العربي-الإسلامي، وفي الوقت نفسه الإنفتاح على المنجز الفكري المعاصر. إن أهمية الثقافة وضرورتها تكمنان في دورها الأساس والفاعل في رفع مستوى الوعي الإجتماعي لنشر وترسيخ القيم الأخلاقية والروحية الإنسانية العليا، مما يجعل قطاع الثقافة والإعلام في صلب دائرة إهتمام الهيئة العراقية، للحاجة الماسة إلى دور هذا القطاع في إعادة تشكيل العقل الجمعي العراقي الذي جرى تشكيله طيلة العقود السابقة وفق ثقافة العقل المطابق والرأي الواحد والقسر والإكراه الأيديولوجي بفعل هيمنة الحزب الواحد والقائد الواحد والرأي الواحد للدولة المحملة بالروح الفاشية. إن العراق يجب أن يدخل مرحلة جديدة من تاريخه السياسي، يسودها الإيمان بحق التعدد والتنوع والإختلاف والإنفتاح على الآخر المختلف داخلياً، وتعزيز حرية الإبداع. ويتطلب ذلك، تخلص الثقافة من كل القيود والضغط المؤدية لطغيان نزعة الهيمنة والجمود العقائدي، وحماية المثقفين من كل قسر أو إكراه ليأخذوا دورهم في تطوير وترشيد العملية السياسية في البلاد، بما يتلاءم وأجواء التعددية الثقافية والتنوع الفكري والسياسي، ومع دخول العراق مرحلة جديدة تشر بالحرية تبرز أهمية أن يحرز الإنجاز الفكري والثقافي دوره الأساس في بناء المجتمع وأن يكون للمثقفين دور في صياغة وتشكيل العقل الجمعي العراقي لنشر روح التسامح وقبول الرأي الآخر.

ر. السياسة الخارجية

إن الهيئة العراقية تؤمن أن السياسة الخارجية للعراق يجب أن تقوم على أساس حماية أمن العراق وإستقلاله، وأن يكون حفظ سيادته ووحدته الوطنية وسلامة أراضيه ومصالحه العليا، المحور المركزي والمقياس الأساس المحدد لطبيعة علاقات العراق الخارجية، وضرورة أن تحقق علاقة العراق مع كافة الدول وفي مقدمتها الدول العربية المصالح والقيم العربية المشتركة على أساس التعامل السياسي العقلاني، وأن يعتمد العراق سياسة حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الجوار والدول الأخرى التي يجب أن توظف لتحقيق المصالح المشتركة وتعميق الصداقة والتعايش السلمي وثقوية الإستقرار الإقليمي والدولي. وترى الهيئة العراقية أن ما يحقق مصالح العراق إقليمياً ودولياً، هو التعاون مع دول العالم كلها، خدمة للمصالح المشتركة ولتعزيز السلم والأمن العالميين وإحترام المواثيق والمعاهدات الدولية، وإعتماد الوسائل الدبلوماسية لحل المشاكل بين الدول، ونبذ سياسة العدوان والتوسع وإستخدام القوة، وإحترام ميثاق الأمم المتحدة والقانون والعرف الدوليين. وبالنظر لما تشكله أسلحة الدمار الشامل من تهديدات خطيرة على قضية الأمن والسلم العالميين، فإن الهيئة العراقية وهي تستشعر مسؤولياتها القومية والإقليمية والدولية، تؤيد تدمير هذه الأسلحة ومنع إنتشارها، وتدعو إلى جعل منطقة الشرق الأوسط خالية منها.

برنامج عمل الهيئة المرحلية والإستراتيجية

إن الهدف الأساس من تشكيل الهيئة العراقية هو توفير المناخ السلمي والضمان القانوني والحقيقي لمشاركة أبناء الطائفة الجعفرية مع القوى العراقية الوطنية كلها في تأسيس عملية سياسية وطنية في البلاد، تتبنى قيم الحداثة السياسية والديمقراطية والليبرالية، وتحقق طموح العراقيين لإشاعتها وترسيخها، وتفتح الهيئة على هذا الأساس أبوابها لكل أبناء الطائفة الخيبريين والمخلصين لوطنهم، ليتحملوا مسؤولياتهم في البناء وتحقيق أهداف التقدم والرخاء. إن الظروف الصعبة والمعاناة المريرة التي يمر بها ويعيشها الشعب العراقي، تتطلب من الجميع عملاً جاداً ومخلصاً، تسعى الهيئة العراقية لأن تشارك فيه بفعالية وعلى نطاق واسع، من أجل التغيير والبناء، لفتح صفحة جديدة في حياة العراقيين، يتجاوزون فيها الفوضى وعنف الإحتراب بينهم، وتدعو لتحقيق ذلك بطرق وإجراءات وأساليب ووسائل قانونية وسلمية وعلى كافة المستويات.

وفي ضوء ما تقدم، فإن الهيئة العراقية للشريعة الجعفرية ومن منطلق مسؤولياتها السياسية والإجتماعية والأخلاقية، تلتزم بإعتماد مبادئ أساسيين في سياستها الحالية والمقبلة وهما:-

أولاً. عدم تعاون الهيئة العراقية للشريعة الجعفرية مع أية قوى أو جهات محلية أو أجنبية، يمكن أن يكون في أفكارها أو نشاطاتها تهديد لمصالح الشعب العراقي عموماً.

ثانياً. عدم تولي قادة الهيئة العراقية للشيعة الجعفرية أية مراكز حكومية، وإقتصار نشاطهم على تنفيذ برامجها وتحقيق أهدافها.

الخاتمة

إن هذا المشروع، يمثل نداء للطائفة الجعفرية الأصيلة في العراق، مبعثه الإيمان المطلق بالله وبرسالة الإسلام وحب الوطن، والإعتقاد بحاجة الطائفة لإستعادة كامل حقوقها المهدورة وبالمقام الأول من قبل أطراف إقليمية خارجية لا تمثلهم، لا هي ولا عملاؤها في الداخل. دعوة لإنهاء كل ما يسبب الخلاف والتناحر الطائفي بين أبناء الشعب العراقي الواحد، وجعل الطائفة الجعفرية أكثر تماسكاً وقدرة على العمل مع كافة مكونات شعبنا لإعداد نوع جديد من القيادات الوطنية الواعية القادرة على تجاوز الزعامات المذهبية الطارئة عليه، والتي سببت له هذا التخلف الكبير في الحياة الدينية والفكرية والإجتماعية والسياسية، قيادات مؤهلة لخلق جيل عراقي جديد لا يغفر المفسد والأخطاء، بل يدير رحى حرب حامية بين العلم والجهل، بين العدل والظلم، بين التقدم والتخلف، بين العقل والهوى، بين الصلاح والفساد بين الطمأنينة والإرهاب، وبين الديمقراطية والديكتاتورية، ليتغلب الخير على الشر، ويعم الخير جميع أبناء بلاد الرافدين، ويساهم في تحقيق وبسط الأمن والسلام في منطقة الشرق الأوسط والعالم أجمع.

الهيئة العراقية للشيعة الجعفرية
